مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

# مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الرابع عشر – العدد الرابع. (شوال ـ ذو الحجة ١٤٣٣هـ/ سبتمبر ـ نوفمبر ٢٠١٢م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- «ما لا ينصرف من الجموع» دراسة نحوية وصرفية
- نظرات في الدرس الصرفي عند المفسرين
- الاستيعاب في النص المقروء بين لسانيات النص وتعليم اللغة الثانية
- دراسة تقابلية صوتية بين اليوربا والعربية
- نظرات في تحقيق كتاب الإعراب في علم الإعراب للإمام الواحدي ت٤٦٨ هـ

# أولاً: البحوث والدراسات

# "ما لا ينصرف من الجموع"
# دراسة نحوية وصرفية

**قاسم بدماصي**

**الأستاذ المساعد في قسم اللغات، كلية العلوم الإنسانية**

**جامعة الحكمة ، إلورن - نيجيريا**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير من نطق بلغة الضاد، وعلى آله وصحبه فرسان البلاغة، والتابعين لهم بإحسان وإتقان إلى يوم الفصل.

أما بعد: فإن الجموع الممنوعة من الصرف تُشكِّل جزءاً مهمّاً من الأسماء الممنوعة من الصرف في اللغة العربية؛ وذلك لتنوُّع صورها عما ينصهر في صيغتي منتهى الجموع المشهورتين لدى طلبة العلم، وهو ما قد يجعل بعضهم يقع في أخطاء فيصرف بعض الجموع التي ليست على زنتهما، كتنوين أصدقاء، وصَرْعَى وسكارى ونحوها من غير ضرورة، لذا عزمت على كتابة السطور الآتية في توضيح ما لا ينصرف من الجموع، متناولاً لعناصر دراسته من خلال الفقرات الآتية، إسهاماً في نشر اللغة العربية، وراجياً من المولى العلي القدير أن يأخذ بيدي في تحقيق هذا الغرض المنشود، وأن ينفع به:

**الجمع:**

الجمع لغة تضامّ الشيء، يقال: جمعت الشيء جمعا[1] أي: جمعته عن تفرقة، ... والمجموع الذي جمع من ههنا وههنا وإن لم يجعل كالشيئ الواحد[2].

واصطلاحاً: ضمّك الشيء إلى أكثر منه لتعبّر عن الجميع بلفظ واحد؛ طلباً للاختصار، تقول في زيد، وزيد، وزيد: الزيدون. وقيل: هو ما دلّ على أكثر من اثنين، وقد يكون الجمع لفظاً ومعنًى، كما مُثِّل، وقد يكون معنًى فقط، وهو كل جمع لا واحد له من لفظه نحو: رهط، وخيل، وغنم، ومنه نحن، وأنتم، وهم، وقد يكون لفظاً فقط وهو الجمع المضاف لضمير المثنى نحو: ﴿ **فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [المائدة: ٣٨] فجمع ( يد ) مع أنه ليس لكلٍّ منهما إلا يدان[3].

---

( ١ ) ابن فارس، أبو الحسين أحمد معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الكتب العلمية، إسماعليليان نجفي إيران قمخبايان رام ١ / ٤٧٩.

( ٢ ) ابن منظور، علي بن مكرم، لسان العرب ، تحقيق لجنة من العلماء نشر دار المعارف بمصر ٢ / ٦٧٨.

( ٣ ) ابن يعيش الصنعاني، سابق الدين محمد بن علي، كتاب التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، نشر دار الجيل بيروت، ط١، سنة ١٤١١هـ= ١٩٩١م ص٣٠٩ بتصرف.

## منع الصرف:

دأب النحويّون في الحديث عن منع الصرف أن يبيِّنوا معنى الصرف؛ توصُّلاً بذلك إلى توضيح منع الصرف وبيانه.

والصرف هو التنوين والجرِّ عند الجمهور(١)، والتنوين وحده عند ابن مالك قال: "الذي لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين"(٢) وهو التنوين الدالُّ على معنى يكون الاسم به أمكن، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف وللفعل، وهو مذهب المحققين(٣).

وقال بعضهم: "الصرف هو أن يدخل الاسم جميع الإعراب وهو الرفع والنصب والجر لفظاً والتنوين ما لم يضف، أو تدخله الألف واللام"(٤).

---

(١) نقل ذلك عنهم الأزهري خالد بن عبد الله في شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي، نشر دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ٢/ ٢١٠، وممن قال بكون الصرف هو التنوين والجرّ: اليمني علي بن سليمان الحيدرة في كشف المشكل في النحو تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، نشر مطبعة الإرشاد بغداد عام ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م ط١، ٢/ ٥١، وابن الحاجب في الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، تحقيق هادي حسن حمّودي، نشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ٣/ ٤٦، (الأملية: ٣٤) ورضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ١/ ٣٥.

(٢) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، سنة ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م ١/ ٤١، وهو مذهبه في الألفية في باب مالا ينصرف، وهو ظاهر قوله في شرح الكافية الشافية، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، نشر دار المأمون للتراث، وجامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكركة، ٣/ ١٤٣١، ١٤٣٣-١٤٣٤.

(٣) ينظر النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، نشر مطبعة السعادة بمصر ط٣، سنة ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م، ٣/ ٣٥٣، والأشموني، علي بن محمد، من حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٣/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٤) ابن يعيش الصنعاني، سابق الدين محمد بن علي، المرجع السابق ص٣٢٦.

وعلى هذا فمنع الصرف هو: ترك تنوين الاسم وترك جرِّه بالكسرة لمشابهته الفعل بوجه من أوجه الشبه المذكورة في مواطنه في كتب النحو، وقد أفاد بعضهم "أن الفعل قد ثبتت فرعيّته على الاسم من وجهين:

أحدهما: أن الأفعال أحداث من الأسماء، والحدث فرع على محدثه.

والثاني: أن الاسم يستقيم بلا فعل، والفعل لا يستقيم إلا باسم، وما لا يستقيم إلا بغيره يجب أن يكون فرعا عليه"(١).

فالاسم الممنوع من الصرف هو ما لا يُنوّن ولا يُخْفَض بالكسرة من الأسماء المعربة لعلَّة من العلل المذكورة في بابه، وهي إمّا أن تكون علَّتين فرعيَّتين ترجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، فهناك علتان فرعيتان معنويتان هما: العلمية والوصفية، فإذا انضافت علة لفظية من زيادة ألف ونون، أوالعدل، أو وزن الفعل إلى الوصفية في الاسم امتنع ذلك الاسم من الصرف كشَبْعانَ؛ لاجتماع العلتين هما: الوصفية وزيادة ألف ونون، وكذلك لو اجتمعت علَّة لفظية من إحدى العلل الثلاث السابقة أوالتأنيث، أوالتركيب المزجي، أوالعجمة، أوزيادة ألف الإلحاق المقصورة إلى العلميَّة؛ فإن ذلك الاسم لاينصرف، نحو عِمْران؛ لاجتماع العلمية مع زيادة ألف ونون، وإلا فيكون منع الاسم من الصرف لعلَّة واحدة تقوم مقام العلتين، وذلك في ألف التأنيث المقصورة والممدودة مثل: لَيْلى وفُضْلى ، وزكريَّاء وحَسْناء، أو كون الاسم على صيغة من صيغ منتهى الجموع نحو: مَكاتب ومَصابيح، وهو الذي نحن بصدد دراسته في هذه الورقة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(١) اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، المرجع السابق ٢ / ٤٢-٤٣، وينظر أيضا الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم ابن السرّي، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق الدكتورة هدي محمود قراعة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٢، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، ص٣-٥.

**أنواع الجمع:**

الجموع ثلاثة أنواع إجمالا: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث بالألف والتاء، وجمع التكسير للمذكر والمؤنث.

أما جمع المذكر السالم فهو: ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر، ويشترط فيه ما يشترط في المثنى من الإعراب والإفراد والتنكير، واتفاق اللفظ في الحروف والحركات واتفاق المعنى، كما أفاده ابن عصفور وغيره(١)، فلا يجوز جمع المبني، ولا المثنى أو الجمع، ولا العلم باقيا على علميته، ولا المختلف في اللفظ، وما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل من كون اشتراط الاتفاق في اللفظ على الغالب يردُّه أن ما مثَّل به في شرحه هو المعروف عندهم بالمثنى على التغليب وليس بالمثنى الحقيقي، وكذلك لا يجمع ما اختلفت في المعنى عند المتأخرين، وأجازه ابن مالك بحجة أن أصل التثنية والجمع العطف وهو في القبيلين جائز باتفاق. وقد دافع عما ذهب إليه بما لايسعنا في هذه العجالة إيراده(٢). وكلّ ذلك إضافة إلى اشتراط كون اللفظ علما غير مركّب خاليا من التاء، دالاً على مذكر عاقل إن كان اسما مكبَّراً، وإن كان مصغراً لم يشترط فيه العلمية، وكذلك اشترط خلوه من تاء التأنيث مع صحة قبوله لها عند البصريين، وكونه مذكراً ذا عقل أو منزَّلا منزلته إن كان وصفا(٣).

والجمع بالألف والتاء هو: ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء في آخره

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، نشر دار الكتاب الإسلامي، ط١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م، ٢/ ٤٧.

(٢) ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل ١/ ٥٩-٦١.

(٣) ينظر رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي، المرجع السابق ٢/ ١٨٠-١٨٣، وابن عصفور علي بن مؤمن، المرجع السابق ٢/ ٤٩-٥٠، وابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل١/ ٦٩-٧٩، وابن يعيش الصنعاني، المرجع السابق ص٣١١.

أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى والحروف والحركات، سواء في المؤنث الحقيقي والمجازي[١]. ويطرد هذا الجمع في خمسة أشياء هي: ما فيه تاء التأنيث؛ علماً كان أم اسم جنس، وما فيه ألف التأنيث غير فعلى فعلان، ولا فعلاء أفعل، وما لا علامة فيه من أعلام المؤنث، ومصغر مذكر ما لا عقل له، ووصف مذكر ما لا يعقل، وما عدا ذلك يحفظ ولا يقاس عليه[٢].

وجمع التكسير هو: ما يدل على أكثر من اثنين مع تغير صورة مفرده لفظاً أوتقديراً سواء بزيادة أوبنقص، أوبنقص وشكل، أوبزيادة وشكل، أوبهن معاً[٣].

وفي كل نوع من هذه الأنواع شيء يُمنَع صرفُه، كما سيأتي توضيح ذلك بإذن الله في مواضعه:

**١- ما يمنع من الصرف من جمع المذكر السالم:**

الأصل إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، سواء في المستوفي للشروط منها أم في الملحق به غير المستوفي للشروط، نحو: جاء المدرِّسون وخَلْدون، وصافحت المدرسين وخلْدين، وسلمت على المدرسين وخَلْدين.

إلا أن الملحق بجمع المذكر السالم مما سُمِّي به، سواء مما استوفى الشروط قبل التسمية به، نحو زيدون، وحمدون، وخلدون، أو مما لم يستوف الشروط مثل: علّيُّون، فإن من أوجه أعاريبه الجائزة أن يمنع من الصرف، وذلك على ما يأتي:

أ- إعرابه إعراب (هارون)، وذلك بأن يلزم آخره الواو والنون في جميع المواقع الإعرابية بحركات ظاهرة على النون دون تنوين، فيكون رفعه بضمة واحدة،

(١) النجار، محمد عبد العزيز، المرجع السابق في الحاشية١ / ٨١، وينظر معناه في ابن مالك، المرجع السابق ١ / ٦٩.

(٢) ينظر ابن مالك، جمال الدين محمد، المرجع نفسه ١ / ٧٦.

(٣) ينظر الفارسي، أبوعلي الحسن بن علي، كتاب التكملة، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، نشر مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل، ط١، ١٤٠١هـ=١٩٨١م، ص٣٩٨.

ونصبه بفتحة واحدة وجّره بفتحة واحدة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لما فيه من الزيادة التي لا تقع في المفرد عند العرب وهو وجود الواو والنون في الأسماء المفردة ؛ إذ يكاد يكون ذلك من خواص الأسماء الأعجمية(١)، ولا تحذف النون في هذا الوجه لأجل الإضافة تقول: شارك حمدونُ سعدونَ نيجيريا في مساجلة قصيدة لابن زيدونَ.

ب- إعرابه هذا الإعراب مع إلزام آخره ياءً ونوناً في جميع حالات الإعراب وإعرابه بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين إن كان فيه مع العلمية شبه العجمة، مثل: فلسطين وقنسرين اسما موضعين، فيكون جرّهما بالفتحة نيابة عن الكسرة على النون(٢).

**٢ - ما يمنع من الصرف من الجمع بالألف والتاء**

الجمع بالألف والتاء الزائدتين مما يُعرَب بالحركات الأصلية أو الفرعية من الأسماء المنصرفة إلا أن تنوينه لا يعدّ صرفاً على المشهور، وإنما هو في مقابلة نون جمع المذكر السالم التي هي عوض عن التنوين في الاسم المفرد(٣)، فيرفع بالضمة ويجر بالكسرة الأصلية، وينصب بالكسرة النائبة عن الفتحة. هذا، وقد يعرب إعراب ما لا ينصرف إذا سمِّي به فصار علماً لمفرد نحو: (عرفات): اسم موضع معروف و(أذرعات): اسم بلد بالشام ونحوهما(٤)، فيجوز فيهما وما ضارعهما ثلاثة

(١) الأشموني، علي بن محمد، ووافقه الصبان عليه في الحاشية، ينظر حاشية الصبان على شرحه ١/ ٩٤-٩٥.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في الأزهري خالد بن عبد الله، المرجع السابق ١/ ٧٥-٧٦، والأشموني مع حاشية الصبان عليه ١/ ٩٣-٩٤.

(٣) الجرجاني، عبد القاهر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان من منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م، ١/ ٢٠٥، ٢٠٧.

(٤) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر تحقيق الدكتور حسن هنداوي، نشر دار القلم بدمشق، ودارة العلوم والثقافة ببيروت ط١، سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م ص٢٠٠، والجرجاني، عبد القاهر المرجع السابق ١/ ٢٠٥، ٢٠٧ والسيوطي، أبو بكر همع الهوامع في شرح=

أوجه من الإعراب: الوجه الأول: أن يعرب إعراب المجموع بألف وتاء زائدتين، فيرفع بالضمة، ويجرّ بالكسرة، وينصب بالكسرة النائبة عن الفتحة، مع تنوين ذلك كلّه، والوجه الثاني كالأول إلا أنه دون تنوين، والوجه الثالث: رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجرّه بالفتحة النائبة عن الكسرة، وكل ذلك دون تنوين؛ لأنه لا ينصرف، وعلى الأوجه الثلاثة يُروى بيت امرئ القيس في حالة الجرّ:

تنوَّرتُها من أذرعاتَ وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عال(١)

فإذا سمَّيت بمسلمات، أو زينبات جاز لك أن تمنعهما من الصرف لما سبق ذكره، ولا يرى الشيخ علي بن سليمان الحيدرة اليمني منعه من الصرف؛ بحجة مشابهته لجمع المؤنث بالألف والتاء في اللفظ وإن اجتمع فيه العلمية والتأنيث؛ لأن الأصل في هذا الجمع نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة(٢)، ولكن يرد عليه ثبوت رواية البيت السابق بفتح (أذرعات) نيابة عن الكسرة لعدم الصرف(٣).

= جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، والأستاذ عبد السلام محمد هارون، نشر دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٤هـ= ١٩٧٥م، ١ / ٦٨.

(١) امرؤ القيس في شرح ديوانه مع أخبار المراقسة وأشعارهم وأخبار النوابغ وآثارهم في الجاهلية وصدر الإسلام، جمع وتحقيق السندواني، نشر دار إحياء العلوم، بيروت، ط١٩٩٦م، ص ١٨٢، وسيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر عالم الكتب بيروت، سنة ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م، ط٣، ٣ / ٢٣٣، والمبرد، المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، نشر عالم الكتب القاهرة ٣ / ٣٣٣، ٤ / ٣٨، وابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، نشر دار المأمون للتراث دمشق، ط١٩٧٩، ٢ / ٢١٩، والفارسي أبو علي المرجع السابق ص٢٤٩.

(٢) اليمني علي بن سليمان الحيدرة، المرجع السابق ٢ / ٥١.

(٣) ينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، ٢ / ٤٩٧، والمالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط،نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، مشق، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، ص٤٠٩، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، نشر دار صادر بيروت، ط١، ١ / ٢٦-٢٧.

والضابط العام لمنع الصرف في هذين الجمعين هو التسمية؛ فقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ أيّ جمع سُمِّي به، وكذلك ما أُلحق به فإنه يجوز منعه من الصرف(١).

**٣ - ما يُمنع الصرفَ من جمع التكسير:**

هناك جموع متعددة تندرج في باب جمع التكسير وتُمنع من الصرف، وأكثرها من صيغ منتهى الجموع وأسماء أخرى خارجة عن تلك الصيغ ومع ذلك تمنع من الصرف، ذلك أن العلَّة المانعة من الصرف: إما وجود الجمع وهو خروجه عن صيغ الآحاد، وهذا فرعيته في اللفظ، والجمعية وهو دلالته على الجمع، وهذا فرعيته في المعنى(٢)، وإما وجود الجمع والتأنيث المعنوي في اللفظ، على أن السيوطي وغيره لايشترطون الجمعية ويكفي عندهم كون اللفظ موازنا لمفاعل أو مفاعيل مع استيفائه الشروط والضوابط المذكورة للوزنين(٣)؛ فوجود الجمع علَّة متفق عليها، وإنما اختلفوا في العلة الثانية، فذهب أبو علي إلى أنها خروجه عن صيغ الآحاد، ورجحه الأشموني وقال: إن ذلك ما يعبر عنه النحويون بعلة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين(٤)، واختار ابن الحاجب أن العلة الثانية هي تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا، فقد جمع أرهُطٌ جمع رهطٍ على أراهط تحقيقاً، وجمع مكتب على مكاتب أول وهلة على تقدير أنّه جمع جمعٍ؛ لكونه على زنة ذلك المكرَّر جمعه(٥)، فبعض الجموع تمنع من الصرف؛ لأنها على صيغة من صيغ منتهى الجموع، نحو: مساجد وقناديل وفوارس... الخ، فوجود صيغة نهاية الجمع في

(١) ينظر الأشموني مع حاشية الصبان عليه ١/ ٩٤.

(٢) الأزهري، خالد بن عبد الله ، المرجع السابق، ٢/ ٢١١، والأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٤١.

(٣) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٤١.

(٤) الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٤٣.

(٥) ينظر الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٤٣، وحاشية يس بن زين الدين العليمي على شرح التصريح ٢/ ٢١٣.

هذه الأسماء ودلالتها على الجمع يعدُّ في حكم علة واحدة قامت مقام علَّتين فرعيَّتين على حدٍّ تعبيرهم، ففرعية اللفظ بخروجه عن صيغ المفردات، وفرعية المعنى بدلالته على الجمعية، كل ذلك منع تلك الألفاظ من الصرف، وبعضها الآخر يُمنَع من الصرف لدلالته على الجمع مع وجود علامة التأنيث فيه، مثل: كرماء، وسمحاء، وأصدقاء، وقتلى، وسكارى جموع: كريم، وسَمْح، وصديق، وقتيل، وسكران ونحو ذلك مما سيتبيّن فيما يأتي إن شاء الله تعالى، وفيما يأتي بعض ضوابط ما يمنع من الصرف في جمع التكسير:

**تعريف صيغة منتهى الجموع:**

هي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو حرف مشدّد أو ثلاثة أحرف، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفاً ساكناً[1] وزاد بعضهم: ألاّ يكون في آخره تاء التأنيث، ولا ياء النسبة، ولا يكون منقوصاً، لأن ياء النسبة تقرِّبه من المفرد، مثل: مدائنيّ، وتاء التأنيث تجعل له نظيراً في المفرد، نحو: كراهية وعلانية، فينصرف في النكرة، وفي المنقوص خلاف في كونه مصروفاً حالتي الرفع والخفض أو غير مصروف[2]، ولا خلاف في منعه من الصرف في حالة النصب.

**ضوابط صيغ منتهى الجموع الممنوعة من الصرف**

هناك ضوابط عامة لتحديد صيغة منتهى الجموع التي تمنع من الصرف، تُجمع في ضابطين عامَّيْن هما:

(١) ينظر مثلا اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، المرجع السابق ٢ / ٤١، وأبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، تذكرة النحاة، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، نشر مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م بيروت ص٣١٤، والأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق مع حاشية يس العليمي عليه ٢ / ٢١١، وعباس حسن، النحو الوافي نشر دار المعارف بمصر، ط٥، سنة ١٩٧٥م، ٤ / ٢٠٨.

(٢) ينظر البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ص٢٨٠.

١- أن يوازن الجمع مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ في الحركات والسكنات، بأن يسبق متحركان بعدهما ألف وبعد الألف متحركان ( ٥ / / / / ) أيضا، أو متحركان تتوسطهما ياء ساكنة ( ٥ / ٥ / / / ).

٢- ألاّ يكون له نظير في المفردات، وذلك :

أ- بأن يكون أوَّله مفتوحاً، فليس منه مثل: عُذافرٍ، بضم الأول اسم من أسماء الأسد.

ب- أن يكون ثالثه ألفاً غير عوض من إحدى ياءَيِ النسب تحقيقاً، كما في يَمَانٍ من يَمَنيٍّ، وشَآمٍ من شامِيٍّ، أو تقديراً كما في تِهَامٍ من تِهَامِيٍّ، فإن الألف كالعوض؛ لأنه موجود قبل النسبة.

جـ- أن يكون بعد الألف كسر، فلا يكون مثل بَراكاءٍ، وتَدَارُكٍ للفتح في الأوَّل والضمّ في الثاني، ولم يشترط الزجاج هذا الشرط؛ فأجاز في تكسير هبيٍّ للصغير، وهبَيَّة للصغيرة أن تقول: هَبايٌّ بالإدغام(١).

د- أن يكون الكسر غير عارض، كما في تَدانٍ وتَوانٍ وتَراضٍ.

هـ- ألاّ يكون في آخره تاء التأنيث فيشبه كَراهِيَة، وعَلانِية، ومَلائِكة ونحوها من المفردات بسبب تحرُّك وسط الحروف الثلاثة بعد الألف؛ فيصرف أَشاعرة، وطَيالسة، ومَهالبة، وأَسَاورة، ونحوها.

و- ألاّ يكون الساكن وسط الحروف الثلاثة قد نُوِي به وبما بعده الانفصال، نحو: مصابيح، وكراسيّ، فياؤه أصليّة في المفرد، فلا يكونان ياءَيِ النسب، نحو: مَدائِنيٍّ فيحول الجمع مفرداً بسبب النسبة(٢).

فتخلُّف شرط من هذه الشروط الستة يُخرج اللفظ من كونه جمعاً ويجعله من

(١) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٥.

(٢) السيوطي، أبو بكر، المرجع السابق ١ / ٧٩-٨٠، والأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق ٢ / ٢١١، والصبان على الأشموني، المرجع السابق ٣ / ٢٤١-٢٤٢.

المفردات فلا تتحقق فيه علة الجمعية، ويُخِلُّ بوزن صيغة منتهى الجموع الذي هو علامة المنع من الصرف، وقد قال سيبويه: إنه لا يأتي على هذين الوزنين بالضوابط المذكورة إلا جمع تكسير(١)، على أن بعض النحويين لا يرون تقييد منع الصرف بسبب الجمعية، وإنما أي لفظ كان على أحد الوزنين استحق منع الصرف بذلك الوزن، ويؤيد ذلك: أن مذهب سيبويه أنه لو سمّي شخصاً بموازن هذا الجمع مثل: بهادر علم مهندس هنديّ، وكشاجم بفتح الكاف: علم شاعر عباسي، ثمّ زالت عنه العلمية بقي ممنوعا من الصرف؛ لوجود الصيغة فيه، وإن كان المبرد يرى خلاف ذلك بزوال العلمية، وصحح الشيخ خالد الأزهري مذهب سيبويه؛ بحجة أن سراويل يمنع من الصرف مع كونه نكرة وليس جمعاً على الصحيح(٢)، وعندي أن التزام هذه الضوابط يساعد على تمييز بعض الكلمات التي تشتبه بما جاء على صيغة من صيغ منتهى الجموع ولا تمنع من الصرف عند العرب أصحاب اللغة.

**أهم أحكام صيغ منتهى الجموع**

١- إذا توافرت الشروط المذكورة سلفاً في لفظ على صيغة من صيغ منتهى الجموع وجب إعرابه إعراب ما لا ينصرف، بالضمة رفعاً بلا تنوين، وبالفتحة نصباً وبها أيضاً جرّاً نيابة عن الكسرة، ما لم يكن مضافاً أو مقترناً بـ« أل » فتُجرّ بالكسرة لانتقاض علة المنع بانضمام خاصية من خصائص الأسماء من إضافة، أو دخول « أل » عليه.

٢- إذا كانت صيغة منتهى الجموع منقوصاً مجرداً من « أل » والإضافة، نحو: مَساعٍ جمع مَسْعَى، وغَوانٍ جمع غانيَة، وأواقٍ جمع أوقية، وأصلها مساعيُ وغوانيُ وأواقيُ على زنة مفاعلَ وفواعلَ وأفاعلَ فإن الأغلب الذي يحسن الاكتفاء

(١) سيبويه، الكتاب ٤/ ٢٥٠.

(٢) ينظر أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، المرجع السابق، ص٣١٤، والأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق، ٢/ ٢١٢-٢١٣

به هو إعرابه إعراب ما لا ينصرف إعراباً تقديريّاً في حالتي الرفع والجرّ، وإعراباً ظاهراً في حالة النصب، وذلك:

أ- بحذف يائه رفعاً وجرّاً مع بقاء كسر ما قبلها وتنوينه عوضاً عن الياء المحذوفة؛ تقول: عندي أَوانٍ كثيرةٌ من الفضة، وثلاثةُ أَوانٍ من الذهب، فـ"أوانٍ" الأوَّل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة واحدة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها بالتنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، وأَوانٍ الثاني مجرور بالإضافة أو بالمضاف وعلامة جرّه الفتحة المقدَّرة على الياء المحذوفة المعوض عنها بالتنوين نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع نحو قوله تعالى في الرفع: ﴿ **وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ** ﴾ [الأعراف: ٤١] وفي الجرّ: ﴿ **وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ** ﴾ [الفجر: ١، ٢] هذا مذهب ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، والخليل، وسيبويه وجمهور البصريين[١] وكما تقول مثلاً: في المسجد حصائِرُ كثيرةٌ، وفي مصلى النساء ثلاثةُ حصائرَ فقط، فيكون الإعراب في الموضعين للفظ (حصائر) بالحركتين الظاهرتين على ما ذكرنا.

ب – أما في حالة النصب فتثبت الياء متحركة بالفتحة الظاهرة للخفة بغير تنوين؛ فتقول: إنَّ على طاولتي أوانِيَ ثلاثةً، فيكون أواني منصوباً بالفتح الظاهر على الياء دون التنوين كقوله تعالى: ﴿ **سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ** ﴾ [سبأ: ١٨]، وقوله: ﴿ **اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ** ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقوله: ﴿ **وَلِكُلٍ جَعَلْنَا مَوَالِيَ** ﴾ [النساء: ٣٣].

جـ – أو بقلب كسرة ما قبل الياء فتحة، فقلب الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها بشرط كونه على صيغة من صيغ منتهى الجموع الأصلية، وكون مفرده اسماً محضاً في الأغلب على وزن فعلاء مثل: صحراء ونحوه فتصير صَحارٍ، ثم بعد

(١) ينظر الأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق، ٢ / ٢٢٨.

القلب المذكور تصير صَحارَى، وتكون علامات الإعراب الثلاث مقدَّرة على الألف بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والفتحة جرّاً نيابة عن الكسرة دون تنوين؛ لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع باتفاق بين النحويين(١) وقد يأتي هذا القلب فيما هو صفة لا مذكّر لها نحو عذراء عذارٍ عذارَى،وقد يأتي مما هو على وزن فعلى بألف التأنيث المقصورة، نحو: حبلَى حبالٍ حبالَى، ألف الإلحاق، نحو: ذِفرى للموضع الذي يعرق من قفا البعير، فجمعه ذفارٍ وذفارَى، كما يكثر من الوصف على فعلان فعلى مثل:سكران سكرى سكارَى، وغضبان غضبى غضابَى، قال الشيخ خالد الأزهري: لايجوز في هذين اللفظين كسر اللام فلا تقول: سكارٍ ولا غضابٍ، كما حُفِظ هذا القلب في ألفاظ مثل: يتيم يتامى، أيم أيامى ونحوهما(٢).

٣- يجب أن تكون صيغة منتهى الجموع في اللغة العربية جمع تكسير بالضوابط المذكورة في تعريفها، أو منقولة عن جمع تكسير.

٤- إذا كان الاسم المنقوص على صيغة منتهى الجموع مضافاً أو محلًّى بأل، فإن الياء تثبت فيه في جميع المواقع الإعرابية وتعرب إعراباً تقديريّاً على الياء منصرفة بأن تكون علامة جرّه الكسرة.

٥- يلحق بصيغة منتهى الجموع في حكم منع الصرف كل اسم جاء على زنة صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالته على مفرد، سواء أكان هذا الاسم عربيّاً أصيلاً، نحو: هَوازِنَ: اسم قبيلة من العرب، أم غير أصيل مثل: شَراحيل: علم معرّب سمت به العرب عدة رجال، أم غير علم مثل: سَراويل: للإزار المفرد، أم علماً مرتجلاً مثل: كَشاجم، بفتح الكاف: علم شاعر عباسي، وقد يضم الكاف

(١) الأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق ٢/ ٢١١-٢١٢. والصبان، المرجع السابق ٣/ ٢٤٤.

(٢) ينظر الأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق، ٢/ ٣١٤.

فيخرجه عن صيغة منتهى الجموع، فهذه الأسماء وما شابهها تمنع من الصرف مع دلالة كل واحد منها على مفرد؛ لكونها موازنة لصيغة من صيغ منتهى الجموع لفظاً، أو لأنها ملحقة بصيغة منتهى الجموع في الحكم(١).

٦- إذا سمُّيِ باسم على صيغة من صيغ منتهى الجموع، أو سمي بالملحق به، فإنه يمنع من الصرف؛ لأنه ملحق بصيغة منتهى الجموع بدلالته على مفرد وكونه على صيغة منتهى الجموع، بشرط تجرده من «أل» والإضافة.

ومذهب سيبويه والجمهور أن ما سمي به من صيغ منتهى الجموع أو ما ألحق بها لو طرأ عليه ما يزيل عنه العلمية فإنه يبقى ممنوعا من الصرف ما دام باقيا على زنة صيغة منتهى الجموع، وقد أشار في كتابه إلى أن ما يأتي على إحدى الصيغتين الأصليتين لمنتهى الجموع، وهما الموضحتان في التعريف برموز (٥ / / / /) أو (٥ / ٥ / / /) فإنه لا يكون غالبا إلا للجمع(٢)؛ ولذلك يجري حكمه على ما وازنه في الحروف والحركات والسكنات وإن لم يدل على جمع حقيقة، وخصوصا إذا سُمِّي به.

## نماذج تطبيقية لصيغ منتهى الجموع

سبق بيان ما اتفق عليه النحويون من أنّ لمنتهى الجموع صيغتين أصليَّتين تنضبط عليهما صوره المختلفة، وهما ما كان على مفتوحين بعدهما ألف، وبعد الألف متحركان أولهما مكسور، أو بعدها ثلاثة أحرف يتوسطها ساكن، كما تقدَّم شرحه، وهذا ما سيُطبَّق ويُدرَس عليه ما يأتي من النماذج والصور، لنتبيّن ما توافر فيه الضوابط فيُحْكَمُ عليه بمنع الصرف، وما يخرج عن الضوابط فيحكم عليه بما يستحقه من الصرف، وفيما يأتي تلك النماذج :

(١) الأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق ٢ / ٢١٢-٢١٣. والصبان على الأشموني، المرجع السابق ٣ / ٢٤٧-٣٤٩.

(٢) سيبويه، ٤ / ٢٥٣-٢٥٥.

**الوزن الأول مَفَاعِلُ:**

أولى الصيغتين الأصليَّتين لمنتهى الجموع، وقد قرّر سيبويه أنه لا يأتي إلا جمع تكسير لاسم أو صفة، وأورد لها أمثلة في كتابه وافقه من جاءوا بعده في أغلب ما ذكر من الأمثلة والنماذج؛ فمن الأسماء: مساجد، ومنابر، ومقابر، ومكاتب، ومكارم، جموع مسجد، ومنبر، ومقبرة، ومكتب، ومكرمة بفتح الميم وضم الراء في الأخير، قال تعالى: ﴿**وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا**﴾ [التوبة: ٢٤].

وكذلك: مطالق، ومخارج، ومقاعس، جموع مصادر المزيد فيه، أو أسماء المفعول وهي: منطلق، ومُخْرج أو مستخرج، ومقعنسس. وأما مقاوم، ومبايع، ومعايش، ومصاوب (مصائب) فجموع: مقام، ومباع، ومعاش، ومصيبة، وكذلك مدائن أو مداين جمع مدينة، ومما يدخل في هذا ما قُدِّرَ كسر ما بعد ألف الجمع فيه مثل: مقارّ، مخادّ، مشادّ جموع مقرّ مخدّة ومِشَدٍّ.

ومن الصفات: مداعس، ومطاعن، ومقاول: جموع مِدْعَس، ومِطعَن، ومِقْوَل بوزن (مِفْعَل)، ومطافل، ومراضع، ومشادن: جموع مُطفِلٍ، ومُرْضِعٍ، ومشْدِنٍ للظبية التي استغنت عن ولدها لكبره بوزن (مُفْعِل) اسم فاعل من الأوصاف الخاصة بالمؤنث فلا تحتاج إلى تاء التأنيث(١).

وقد يكون جمعاً لما ليس له مفرد من لفظه مثل: مشابه ومحاسن: جمعي، شبه وحسن(٢).

(١) سيبويه، المرجع السابق ٤/ ٢٥٠، ٣/ ٦٤٠، ٦٤٢، وابن جني، أبو الفتح عثمان المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، نشر وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، وشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، سنة ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م، ١/ ٣٠٦-٣٠٧، ٣١١، والرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م، ٢/ ١٨٢، ١٨٣، ١٩٢.

(٢) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد المسائل العضديات تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، نشر عالم =

فهذه الجموع من الأسماء والمصادر والصفات وما شابهها تمنع من الصرف نكرةً ومعرفة إلا في ضرورة الشعر(١)، إذا تجردت من ( أل ) والإضافة، ولم تتصل بآخرها تاء التأنيث مثل: مَوازِجةٍ جمع موزج، ولا ياء النسب، نحو: مدائنيٍّ، ولا نحو ذلك مما يخرجه إلى موازنة المفردات كما تقدم، وشواهد منع هذا الجمع من الصرف كثيرة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ **وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى** ﴾ [ طه: ١٨ ]، وقوله: ﴿ **وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا** ﴾ [ التوبة: ٢٤ ]، وقوله: ﴿ **وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ** ﴾ [ الصف: ١٢ ]، وقوله: ﴿ **وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ** ﴾ [ الشعراء: ١٢٩ ]، وقوله: ﴿ **لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ** ﴾ [ التوبة: ٢٥ ]، وقوله: ﴿ **وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ** ﴾ [ يس: ٧٣ ].

هذا، وهناك أوزان أخر مناسبة لهذه الصيغة في الحركات والسكنات والترتيب من حيث كون أوله حرفا مفتوحا أيّاً كان، متلوّاً ألف الجمع منه بحرف مكسور لفظا أو تقديرا فينطبق عليه ما ينطبق على ( مفاعل ) من منع الصرف، وأشهر تلك الأوزان ما يأتي:

**١- فَعَاعِلُ :**

يأتي جمعا لاسم رباعي مكرَّر العين مثل: سُلَّمٍ سلالمَ(٢)، وزُرَّقٍ زرارقَ، وحُوَّلٍ حوائلَ، والأظهر أن زرّق وحوّل صفتان، ويأتي جمعاً لاسم خماسي مضعَّف العين واللام مثل: ذرارِحَ، وجلالِعَ، ودمامِكَ، جموع: ذُرَحْرَحٍ للسمّ القاتل، وجُلَعْلَعٌ: للجمل الشديد النفس، ودمكمك: للقويّ الشديد(٣).

= الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م ص١٥٧، والرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢ / ٢٠٧ .

( ١ ) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المرجع السابق، ٢ / ٧٩،٧١ .

( ٢ ) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، كتاب التكملة ( السابق ) ص٤٤٩ .

( ٣ ) ينظر معاني الكلمات الثلاث في ابن منظور، المرجع السابق، ٢ / ٦٥٩، ٣ / ١٤٢٤، ١٤٩٤، وينظر كيفية الجمع في سيبويه، المرجع السابق ٣ / ٤٣٢ .

**٢ – فعالِلُ :**

هذا الوزن يطَّرد في جمع الاسم الرباعي المجرد ومزيده، والخماسي المجرد ومزيده، ويرى سيبويه أن ما يأتي على هذا الوزن أقلُّ مما يأتي على ( فعاعل ) السابق[١]، وهذا الجمع ـ كما ترى ـ يأتي من مكرَّر اللام الرباعي الملحق نحو : قرادِد : جمع قردد للأرض الجرداء، ورعابِب : جمع رعببة صفة لجارية بيضاء حسنة، وقعادِد : جمع قُعْدد، لمن هو أقعد بالولاء، ونحوه، وجميع أوزان الرباعي المجرد تُجمع على ( فعالل ) على قول الأخفش[٢]، فمن الأسماء : جعافر، دراهم، براثن، زبارج، قماطر، براقع، جموع : جعفر، درهم، برثن، زبرج، قمطر، برقع، ومن الصفات : قراشب : جمع قرشب للغليظ الضخم في جسمه الطويل، وكذلك ما زيد في مفرده التاء، نحو : أنْمُلَة أنامل، جمحمة جماجم، سلسلة سلاسل، ومنه قوله تعالى : ﴿ **إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُون** ﴾ [ غافر : ٧١ ] وجاء ممنوعاً من الصرف في قوله عزَّ وجل : ﴿ **إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيرًا** ﴾ [ الإنسان : ٤ ] ولخّص السمين الحلبي مذاهب القرَّاء فيها على أربع مراتب في لفظ ﴿ سلاسلا ﴾[٣] :

( أ ) – نافع، والكسائي، وهشام، وأبوبكر[٤] ينوِّنون وصلاً، ويقفون بالألف

( ١ ) سيبويه، الكتاب، ٣ / ٤٣٢ .

( ٢ ) الرضي الإستراباذي، شرح الشافية ،٢ / ١٨٣ .

( ٣ ) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم بدمشق، ط١، سنة ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م، ١٠ / ٥٩٦–٥٩٩ بتصرف.

( ٤ ) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش ابن محمد القيرواني القرطبي، كتاب التبصرة في القراءات السبع، تحقيق الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي، نشر الدار السلفية، ١٣، محمد علي بلدنك، بيندى بازار، بومباي ٣ ( الهند ) ط٢، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، ص ٧١٦، وابن الجذري، أبوالخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، بالإشراف على المراجعة من علي محمد الضباع، نشر دار الكتاب العربي ٢ / ٣٩٤ .

وقفاً بلا خلاف؛ قصداً للتناسب؛ لأن ما قبله وما بعده منوَّن منصوب، أو أنه مصروف معاودة لأصل الصرف في الأسماء على مذهب الأخفش والكسائي[١] أو نحو ذيْنك، ولذلك وقف هؤلاء بالألف ظاهراً.

(ب) – وحمزة، وقنبل لا ينوِّنان ولا يأتيان بالألف وقفاً، بلا خلاف[٢]، بناءً على أنه لا ينصرف؛ لصيغة منتهى الجموع[٣]، وهذا واضح فيما نحن فيه.

(جـ) – وأبو عمرو ابن العلاء وحده لم ينوِّن، ويقف بالألف بلا خلاف[٤]؛ اتّباعاً للرسم القرآني الكريم، ثم إن الرَّوم في المفتوح لا يجوِّزه القرّاء، والقارئ قد يبيِّن الحركة في وقفه؛ فأتى بالألف ليبيِّن بها الفتحة.

(د) – وابن ذكوان، وحفص، والبزيّ ومن وافقهم[٥] لم ينوِّنوا، ويقفون بالألف تارة ودونها أخرى، فالوقف بالألف اتّباعاً للرسم القرآني الكريم أو نحوه، كما سبق، وعدمه لإظهار المنع من الصرف.

وكذلك أوزان الخماسي بحذف الخامس في الجمع نحو: جَحْمَرِش: جحامر، وسَفَرْجَل: سَفارج، وفرزدق: فرازق، فَدَوْكَس: فداكس، وجَحَنْفَل: جحافل، وقد يحذف المدّ من نحو قرقور للسفينة: قراقر، ومن خنفساء: خَنافس، ومن جَلَوْلاء: جَلائل، وقَرْطَبوس: قَراطب الخ.

(١) الكسائي، علي بن حمزة، معاني القرآن، إعداد الدكتور عيسى شحاة عيسى، نشر دار قباء للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م، ص٢٤٨، والفارسي، أبوعلي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقرّاء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبوبكر مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جوجاتي، ومراجعة عبد العزيز رباح، نشر دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م، ٦/ ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥١، والسمين الحلبي، أحمد، المرجع السابق، ١٠/ ٥٩٧.

(٢) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش ابن محمد القيرواني القرطبي، المرجع السابق، ص٧١٦.

(٣) الفارسي، أبوعلي الحسن بن عبد الغفار، المرجع السابق، ٦/ ٣٤٨، ٣٥٠.

(٤) ابن الجذري، أبوالخير محمد، المرجع السابق، ٢/ ٣٩٤، وفيه: أن روحا من طريق المعدل وافقه في هذه القراءة.

(٥) ابن الجذري، أبوالخير محمد، المرجع السابق، ٢/ ٣٩٤–٣٩٥.

وجُمِع من هذا الوزن بمجرد تغيير بين حركة الحرف الأول في المفرد والجمع مثل: عَذافِر بفتح العين جمع عُذافِر بضمِّها في المفرد للأسد، وقَناقِن جمع قُناقِن، وهَداهد جمع هُداهد، فيرى أبوالفتح ابن جنّي أن الألف في مفرده المضموم الأول زيادة للبناء فقط، وهي في الجمع المفتوحِ الأوَّلِ ألفُ الجمع مثل التي في دراهم ومنابر؛ فيمنع ذاك من الصرف كما يمنع هذا(١).

ومما جاء من ذلك في القرآن الكريم ممنوعاً من الصرف قوله تعالى: ﴿ **وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ** ﴾ [ يوسف: ٢٠ ]، وقوله: ﴿ **وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ** ﴾ [الغاشية: ١٥ ].

وحكى السيوطي أن مذهب سيبويه والجمهور صرف مثل: عَبالٍّ: جمع عبالَّة بمعنى الثقل، وحمارٍّ: جمع حمارّة بمعنى شدة الشيء؛ للزوم سكون ما بعد ألف الجمع حيث لاحظَّ له في الحركة(٢) إلاّ أن أبا الفتح ابن جنّي يرى أن هذين اللفظين (عبالٌّ وحَمارٌّ) جمعا عبالّة حمارّة، فإنّ الألف فيهما ألف الجمع غيرها في المفرد فمُنِع من الصرف من غير اعتداد بلزوم السكون في الحرف الذي بعدها(٣) لوقوعه ساكناً بعد الألف.

أما هبايٌّ جمع هبيٍّ، أو هبيّة للصبي الصغير فممنوع من الصرف(٤)؛ لكون سكون ما بعد ألف الجمع عارضاً فهو مثل دوابّ جمع دابّة، ومما يدخل في هذا الوزن المزيد فيه نحو مُدَحْرِج: دَحارج، حيث تحذف الميم في الجمع.

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، نشر دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ٢ / ٩٥، والزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، وينظر أمثلة من ذلك في كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، نشر دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، ط ١، ص٧٩، ٩٨، ١٧٢، ١٧٦.

(٢) السيوطي، أبو بكر، الهمع ١ / ٧٩.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان ، المرجع السابق، ٢ / ٩٥-٩٦.

(٤) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م، ص٢٣٦.